

تأملات في جوانب من منهج النحويين مع وقفات معهم في مسائل من (لولا الامتناعية)

أ.د/ سعد حمدان الغامدي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية - مكة المكرمة

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد:
فهذا بحث في مسائل دقيقة، الأولى تتعلق بمنهج النحويين وتعاملهم مع النصوص، والبقية مسائل من لولا الامتناعية رأيت أن النحويين لم يوفوها حقها من الاستقراء في القرآن الكريم، وقد جعلته في مبحثين، الأول: تأملات في جوانب من منهج النحويين، والثاني: وقفات معهم في مسائل من (لولا الامتناعية).

Résumé

Notre article aborde les différentes positions de grammairiens qui nous présenterons sous forme de réflexions et d'exemples d'analyse du Texte Sacré.

المبحث الأول: تأملات في جوانب من منهج النحويين:

النحويون الأوائل مع سعة علمهم وعنايتهم بالسماع، ومع تقصيصهم وتحريزهم ومزيد اهتمامهم بصياغة القواعد ضبطاً وإحكاماً وبالسماع جمعاً ودرساً، نجد أنه بمراجعة للسماع وبخاصة القرآن وبتدقيق فيه يمكن للباحثين الجدد أن يستدركوا عليهم - أعني النحويين - ويصلوا إلى ما لم يصلوا إليه، ليستبين حجم ما تركوه ولم يلحظوه، وقد يُصحح ذلك بعض ما قالوه.

ذكر الشيخ عزيمة في مقدمة كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)¹ أن: "الشعر قد استبدَّ بجُهد النحاة، فركنوا إليه وعوّلوا عليه، بل

جاءوا كثيرٌ منهم حدّه، فنسب اللحنَ إلى القُرّاء الأئمة، ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية" ٥.

ووصف صنيع النحويين هذا بأنّه "تُغرة نفذ منها الطاعنون عليهم، لأنّ الشعر رُوي بروايات مختلفة؛ كما أنّه موضع ضرورة".

وهذا الكلام فيه جانب كبير من الصواب، ولكن لما كان النحو علماً مضبوطاً يتصف بالموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد، والموضوعية تقوم على دعامتين، وهما: كما يقول شيخنا تمام حسّان في الأصول²: "الاستقراء الناقص، وصلاحيّة النتائج للتحقيق والضبط" والمقصود بالاستقراء الناقص: "إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر التي لا حصر لها، والاكتفاء بالقليل عن الكثير، لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال كما يقول ابن الأنباريّ، وليس النحو معرفة تقوم على الاستقراء التام، وتهدف إلى الإحاطة بكل جوانب موضوع المعرفة، لذا كان من مجانبية الصواب محاسبة النحويين على تقصيرهم في الاستقراء، لاستحالة الإحاطة بكل كلام العرب.

ومع هذا فإنّي أعتقد أنّهم قد جاوزوا الحدّ عندما خرجوا عن وصف اللغة إلى نقد الفصحاء، والأخذ عليهم، وتلحينهم، ووصل بهم الأمر إلى تلحين القُرّاء والقراءات والرواة والروايات، وهذا فوق ما فيه من الخروج على المنهج الوصفي السليم فيه قدحٌ في ثقافة الأمة ووسائلها التوصيلية القائمة على الرواية والثقة بالرواة نقلة التراث ممّن وثق بهم الناس وأخذوا عنهم وتلقوهم بالقبول، كما فيه عدوانٌ على النصّ وعبث به بلا حجة مقنعة سوى بعض أقيسة هي ثمرة اجتهاد لأفراد يكون منهم الصواب كما يكون منهم الخطأ.

وأيضاً، ومع هذا كلّهُ، فإنّ النحويين في الحقيقة لم يهملوا النظر في القرآن بالكليّة، والدليل على ذلك كثرة الشواهد منه في كتاب سيبويه؛ إذ زادت على أربعمئة آية.

أما الشعر الذي عوّلوا عليه فإنه يجب أن ندرك أن تعويلهم ذاك كان على بعض الشعر، لا عليه كله ولا كثير منه، وأنّ صنيعهم فيه اهتمام بنوع مما قالته العرب مع إقصاء إلى حدّ ما لغيره، وهذا وضع صحيح إذا كان المراد الاستقراء الناقص، ولكنّ التجاوز للمعقول يظهر في أمور:

أولاً: أنّهم وهم يسمعون عن العرب لم يعنوا بالقرآن المروي والمجموع بين دفتي المصحف قبل أن يوجد ما يسمّى بالنحويين والنحو - حسب مؤرخي النحو - بأربعين عاماً تقريباً العناية اللائقة بنص لغوي موثّق مثله؛ إذ لم يظهر أنّهم نظروا إليه على أنّه كتلة نصيّة كاملة، وعدم الاهتمام به بهذه الصورة أوصلهم إلى إطلاق أحكام تظهر مجافية أحياناً لما يكون في القرآن.

أما الحديث فحدّث ولا حرج، فقد أهمل بصورة شبه كاملة عند النحويين الأوائل، يقول ابن الضائع (680 هـ): "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث"³، وأبو حيان يأخذ على ابن مالك استشهاده بالحديث قائلاً: "وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرّين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"⁴ وهذا الكلام يمكن التعليق عليه، ولكننا سندعه إلى مناسبة أخرى.

ثانياً: ثبت في عمل النحويين أمران: جانب الصناعة التي تتصف بما ذكرنا، وهذا هو النحو، وجانب معرّيّ وهو يقتضي الاستقراء التام، وذلك في مسائل شتى كحصر أنواع المعارف، وأدوات الاستفهام، والشرط والعطف والجر وغير ذلك، وقد بلغوا في ذلك الغاية.

ومع هذا فإنّهم إبان وضع الأقيسة والقواعد والتقسيمات وتصنيف الكلمات والبحث في خصائص ألفاظ ذات الوظائف في الجملة العربية، لم

يفكروا في درس نحوي خاص بالنص القرآني، وكيف لا يكون ذلك، وقد انماز عن كلام العرب، واستحق ذلك الدرس ليُعرف ما فيه من أساليب وألفاظ ودلالات مما سيكون عوناً لهم فيما قصدوا إليه، مع أنّ بذرة هذه الفكرة كانت عند الخليل وغيره عندما كانوا يقولون: وليس في القرآن من كذا سوى موضع واحد، أو أنّ فيه كذا موضع، إلى غير ذلك من عبارات، وقُلْ مثل ذلك عن الحديث الشريف والشعر.

ثالثاً: أنهم وهم يُعنون بالسماع بأنّ يعرضوا القواعد والأقيسة عليه بعد تقريرها أحياناً كثيرة كانوا - فيما يخصّ القرآن - يعرضون بعض القواعد على آيات منه فلا نظرةً شاملةً في النص، وتلك الآيات مما قد يهتم به نحويّ بعينه فليست منهجاً لجميع النحويين؛ فبعضهم لا همّ لهم إلا القاعدة وضبطها وإحكامها وليس من مقاصدهم عرضُ كلّ قاعدة على كلّ القرآن، ولا عرضُ قاعدة من القواعد عليه كلّها، ومع هذا فإنّ عرضهم لبعض القواعد على بعض القرآن لم ينقطع عند عدد لا بأس به من المتقدمين والمتأخرين، وهذا مع ما فيه من قصور لكنّه أبقى الصلة بين النصّ القرآني والنحو بشكل ما.

رابعاً: روي عن أبي عمرو بن العلاء أنّ ابن نوفل قال له: "أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ قال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"⁵، يفعل أبو عمرو ذلك فيما وصله ووعاه من كلام العرب بوصفه فرداً لا يزيد جهده عن جهد فرد، ولكن إذا كان أبو عمرو بن العلاء ينهج هذا المنهج فإنّه قد لا يمكن الاعتقاد بأنّ هذا منهجُ النحويين جميعاً؛ أضف إلى ذلك أنّ النظر إلى مجموع من النصوص ودراسته لم يذكر عن أحد من النحويين ولا حتى عن أبي عمرو، وتلك الدراسات التي قامت على القرآن ككتب معاني القرآن وإعرابه كانت قائمة على نحوٍ ثبتت أصوله وقعدت قواعده؛ فأصبحت المسألة عند المعربين بحثاً عن شواهد للقواعد المعروفة سلفاً،

أو عرضاً لتلك القواعد على النصوص لمعرفة ما يوافق القاعدة أو يخالفها من الآيات، بهدف إحكام القواعد وضبطها، وتأويل ما يخالفها.

خامساً: أنّ التمييز بين النصوص وعدّ ما يكثر فيها قياساً وما عداه ليس بقياس بل هو سماعٌ يحفظ ولا يقاس عليه - كما يقولون أحياناً - هذا التمييز والتوزيع للنصوص، أراه غير سليم، فإيجاد القاعدة المحكمة مطلقاً ليست هدفاً لدارسي اللغة ومنهم النحوي، بل الهدف وصف اللغة بما هي عليه، وتحديد ما هو قليل وما هو كثير، وما عدا ذلك من جعل الكثير مقيساً والقليل شاذاً أو غير ذلك من أحكام، هو في الحقيقة جورٌ على النص وتحكيم للمنطق والقواعد ولفكرة التمييز بين النصوص التي ما أنزل الله بها من سلطان، وهذه كلّها من خارج اللغة ولا تصحّ في العمل اللغوي؛ إذ لا يجوز تجاوز مرحلة الاستقرار والوصف، ولا بأس من التقييد للتيسير واختصار الوصف لغرض أنّ يكون ذلك وسيلة لتعليم اللغة وتقريبها، مع إبقاء هذه القواعد بعيدة عن الاحتكام إليها بالنسبة للنصوص الفصيحة لأجل استيعاب كلّ ما يمكن أنّ يلحظ في النصوص مما قد يصطدم بالقواعد المحكمة والمصنوعة صناعة عقلية بالغة الدقة، ذلك أنّ اللغة تستعصي على القيود حتى تلك اللغة التي حدّد لها الزمان والمكان والجماعة اللغوية.

والدليل على ذلك أنّه عندما يتأمل نحويّ نصوصها ويستزيد منها بتوسيع الاستقرار فيها فإنّه يزلزل تلك القواعد، وقد يُظهر بعضها قاصرة مما يحرّج المقعّدين ويلجئهم إلى التأويل، وردّ الأدلة أو الطعن فيها أو إنكار صحة الاستدلال بها، مع أنّه ليس من شأن القواعد أنّ تكون مقياساً صارماً على النصّ، وليس من شأن النحويين أنّ يحموها في هذا الخضمّ.

إنّ ضبط القواعد وإحكامها غير ممكّن إلا على حساب النص الذي يلزم هدرٌ كثير منه لتحقيق لها الدقّة، ثم هي بعد ذلك لا تصلح في الغالب للغة الحيّة المتحركة، ولا تصلح اللغة لها.

ونرى على الرغم من هذا الاتجاه الذي لا مسوّغ له أنّ عددًا لا يستهان به من النحويين لم يتعبدوا بقواعدهم، ولم يقفوا عندها بل كانوا يحاكمونها على ما يقعون عليه من سماع في إطار المنهج الذي ذكرت بعض ملامحه آنفًا، وهكذا سمحوا للناظر والمتأمل في النصوص أن يمتضي غير مذموم أو ملام لعل الله يفتح عليه بما لم يمنّ به عليهم، فلم يحجّروا واسعًا أو يسدّوا طريقًا.

ومع أنّ هذا اتجاه لا حاجة إليه؛ إذ لا يلزم أن تنطبق القواعد على كل النصوص إلا أنّ هؤلاء النحويين فتحوا للناس طريقًا إلى النص ليُقدّر ويحترم واضعين نصب أعينهم أنّ وضع القواعد شيء علمي له أسسه وأهدافه، وأنّ تحكيم القواعد في النصوص لا حاجة إليه، وأن تحكيم النصوص في القواعد لا مسوّغ له.

والصحيح أنّ هذا عمل من واد وذاك عمل من واد آخر، ولا يعيق أحدهما الآخر، فكلاهما درسان مقبولان ما داما في سياق غير سياق الجور على المتكلمين من الفصحاء أو على من نسج على منوالهم، أو على النص. وهذه الطريقة لهؤلاء القوم - على ما فيها - سنّة حميدة أتاحت للنحاة عبر العصور عرض القواعد على النصوص من القرآن والشعر واستزادوا بذلك من الشواهد القرآنية حتى ساوت أو زادت على شواهد الشعر عند كثير منهم، وعُنوا في الوقت نفسه بالقراءات على نحو ما، كما ظهرت العناية بما يُحكى عن العرب من أمثال وأقوال، وزاد جماعة منهم فوق ذلك العناية بالحديث الشريف الذي أصبح مادة خصبّة للبحث كما رأينا عند ابن مالك وغيره ممّن سبقه أو جاء بعده بقليل.

وهكذا كان النصّ والقواعد رقيبين كلّ منهما على الآخر، واستمرّا كذلك ومازالا لكن وفق ذلك المنهج الذي يقتطف من النصوص اقتطافًا غير ناظر في نص أو مجموعة نصوص على أنها كتلة واحدة تُدرّس لفظًا بعد لفظ

وعبارة بعد عبارة درساً وصفيّاً لا تشوبُهُ شائبةُ الأحكام، والتحكم والتضييق لما فيه سعة.

وهذا لا يعني أن القوم لم يوفّقوا ويسددوا في استقراءاتهم لمعظم الظواهر اللغوية؛ فالقواعد الكلّية الكبرى التي صنعوا لها سندٌ ومددٌ مما هو كثير في كلام العرب، وبخاصّة أنّ معظمها يكفي فيه استقراء ناقص كما هو الشأن في العلوم التجريبية، ولكن الأمر فيما يتصل بالقواعد الجزئية والأحكام الخاصة، في موضوع بعينه، لا يكفي فيه الاستقراء الناقص بل يحتاج إلى استقراء تامّ، كما يحتاج إلى إدامة نظر في الأدلة فاعلّها تحتل ما منعه، أو تمنع ما احتملوه.

المبحث الثاني: وقفات في مسائل من (لولا الامتناعية).

لقد وجدتُ بعض النحويين يطلقون أحكاماً في دراسة (لولا) رأيت أنها كانت بسبب عدم انتباههم عند النظر في شواهد المسألة، أو بسبب عدم استحضار النصوص ومراجعتها، ما كان منها مجموعاً على صعيد واحد، وما كان منها مفرقاً مما ينتمي إلى نوع متجانس أو متغاير من أنواع كلام العرب، علماً أن هذه النصوص كانت حاضرة بين أيديهم وفي صدور بعضهم، كما هو شأن القرآن، والدواوين والمجموعات الشعرية، وكذلك الخطب وجملٌ من كلام العرب، ولكنّ دراستهم كانت قائمة على شذرات من كل ذلك، ولأنّهم في موضوع لولا لم يُعنوا بتتبع استعمالاتها في نصّ بعينه مما ذكرنا، وبهذا أرجو أنّ هذه الوقفات تستطيع أن تظهر الحقّ في تلك المسائل، أو تقترب منه.

المسألة الأولى: هاهو أسلوبٌ منعه جمهور النحويين، وفي الذي ذهبوا إليه

نظّرُ نعرضه فيما يلي:

يذكر المراديّ (ت749 هـ) في الجنى الداني⁶ وابن هشام (ت761 هـ) في المغني⁷ عن الجمهور أنّ الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ، وأنّ الخبر محذوف واجب الحذف مطلقاً، وأنه لا يكون إلّا كونا عامّاً، فإذا أريد الكون

المقيّد جعل مصدر الخبر مبتدأً نحو: لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك، ولا يجوز: لولا زيدٌ قائمٌ. كذا تكلمّا، وأشارا إلى أنّ من أطلق وجوبَ حذف الخبر من النحويين لحنوا المعريّ عندما قال:

يذيب الرعبُ منه كلّ عَضْبٍ = فلولا الغمْدُ يمسكه لَسالا

وأشار ابن هشام في الأوضح إلى موقفهم من قوله (صلى الله عليه وسلم): "لولا قومك حديثو عهدٍ ..."⁸؛ إذ رأوا عدم حجّيته؛ لأنّه مرويٌّ بالمعنى⁹.

وهكذا، فإنّه إذا أردنا كوناً خاصّاً بعد لولا فإنّ الجمهور يوجبون الإتيان بالمصدر منه، وجعلُه مبتدأً خبرُه كونٌ عام محذوف، ويظهر هذا واضحاً فيما نقله المراديّ عن ابن أبي الربيع من أنّ قوماً أجازوا: لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمته، وأنّه علّق على ذلك قائلاً: وهذا لم يثبت بالسمع، والمنقول: لولا قيام زيدٍ.

وذكر ابن هشام في المغني أيضاً¹⁰ أسلوباً آخر، وهو أنّ تدخل (أنّ) المثقّلة النون على المبتدأ، ويجعل الكون الخاص خبراً لها فيقول: لولا أنّ زيداً قائمٌ لحضرت؛ وبذلك تصبح أنّ وصلتهاً مبتدأً محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خبر له كما هو مذهب بعضهم، وقد جاء منه قوله تعالى {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ، لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ} الصافات 143.

وسأهتم هنا بأمرين هما: مجيء الكون الخاص خبراً، وأنّ السماع ليس مقصوراً على النمط الذي ذكر ابن أبي الربيع وهو: لولا قيام زيد؛ بل جاء ذلك وخلافه، ولكن ابن أبي الربيع وغيره ممن يذهب مذهبه لم ينتبهوا له، وهذا الأمر الأخير مما أعدّه من الأوهام التي لا تصحُّ مع ما يعارضها من القرآن الكريم.

أما مجيء الكون الخاص خبراً فقد تنبّه بعض النحويين، ومنهم ابن مالك (672هـ) إلى وجوده مسموعاً، وفصل القول عنه في كتابه شواهد التوضيح¹¹ في المبحث السابع عشر الذي جعله في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا،

وكان مما قاله عن المخبر عنه بكونٍ مُقيّدٍ بعد لولا: "إنه إذا كان مما لا يدرك معناه إلاّ بذكره نحو: لولا زيدٌ غائبٌ لم أذكر فإنه واجب الثبوت؛ لأنّ معناه يجهل عند حذفه، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم "لولا قومك حديثو عهد بكفر" أو "حديثٌ عهدهم بكفر" فلو اقتصر في مثل هذا (والكلام لابن مالك) على المبتدأ لظنّ أنّ المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بُعدَ عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور" وذكر شواهداً أخرَهي:

1- قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة "إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي لم أذكره لك".

2- قول الشاعر: لولا زهيرٌ جفاني كنتُ منتصراً = ولم أكن جانحاً للسلّم إن جنحوا

3- قول الشاعر: لولا ابنُ أوسٍ نأى ما ضيّم صاحبه = يوما ولا نابَهُ وَهْنٌ ولا خورٌ ثم بيّن أنه يأتي بعد لولا المخبر عنه بكونٍ مُقيّدٍ يدرك معناه عند حذفه كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت... ثم قال: "فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأنّ فيها شبهاً ب: لولا زيدٌ لزارنا، وشبهاً ب: لولا زيد غائب لم أذكر، فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت، ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعرّي في وصف سيف: - فلولا الغمدُ يمسه لسالا - ، وقد خطّاه بعض النحويين وهو بالخطأ أولى" ^{1 2}.

هذا ما قاله ابن مالك، ولكنه لم يشر إلى الكون المقيّد الذي يدرك من السياق ممّا قبلَ جملة لولا أو ممّا بعدها لا من نصّ المثال، وأشار إليه غيره فقد جاء في شرح ابن عقيل باب المبتدأ والخبر ^{1 3}: "وإن كان كونا مقيّداً فإمّا أن يدلّ عليه دليل أو لا: فإن لم يدلّ عليه دليلٌ وجبَ ذكره نحو: لولا زيدٌ محسن

إِلَيَّ مَا أَتَيْتَ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال: هل زيدٌ محسن إليك ؟ فتقول: لولا زيد محسن إلي، فإن شئتَ حذفْتَ الخبر، وإن شئتَ أثبتته".

ولم ينتبه ابن مالك أيضاً في (شرح الكافية الشافية)¹⁴، وشرح التسهيل¹⁵ إلى الكون الخاص في قوله تعالى: { يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ } سبأ 31.

وكذلك لم ينتبه ابن هشام إلى ذلك، بل قال في شرح قطر الندى:¹⁶ "يجب حذف الخبر في أربع مسائل: إحداها: قبل جواب لولا نحو قوله تعالى {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} أي لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن بعده {أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ}" انتهى كلامه، فلم يلحظ في هذا النص الكون الخاص مع أنه قدره بصددتمونا، وسوّغ تقديره بذكر الآية الأخرى المتضمنة تخصيص الكون.

ويذكر ابن هشام أن جمهور النحويين قالوا: لا يذكر الخبر بعد لولا، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال: لولا مسأمة زيد إيانا، أي: موجودة، بدلا من: لولا زيد سالمتنا ما سلم، قال: "ولحنوا المعري"، وقالوا عن حديث (لولا قومك حديثو عهد...) إنه مروى بالمعنى¹⁷.

ومع كل هذا الإثبات لوجود الخبر المقيد فإن أكثر النحويين المثبتين والنّافين له لم ينتبهوا لوجود شاهد من القرآن عليه، ولم ينتبهوا إلى أن ما يوجب النحويون جمهورهم من جعل الكون الخاص مبتدأ بإحدى الطريقتين التي ذكرنا فيه عدم إلام بما ورد في القرآن من قوله تعالى {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}، بل إن ابن هشام جعل - في شرح قطر الندى، كما رأينا قبل قليل - هذه الآية شاهدا على حذف الخبر وجوبا بعد لولا، ولم يشر إلى أن الخبر فيها كون مقيد لا في كتابه هذا ولا في الأوضح أو المغني.

وقد أشار الأزهري في التصريح¹⁸ إلى أن الخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا، والتقدير: لولا أنتم موجودون، ويحتمل أن يكون كونا

مقيداً والتقدير: "لولا أنتم صدّدتمونا عن الهدى بعد إذ جاءنا" بدليل: {أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ}، كذا قال، والحقيقة أنه يصعب على التسليم باحتمال الكون المطلق في هذه الآية؛ وذلك أنّ مجرد وجود الكافرين ليس سبباً للصدّ عن الإيمان، وإنما الذي يصدّ عنه هو محاولة الصدّ نفسها التي تتم بوسائل كثيرة ترغيباً وترهيباً لضعاف النفوس، ولا ننسى أنّ الآية صدّرت، بقوله تعالى: {يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا} فالاستضعاف والاستكبار من قبل المخاطبين لأولئك المستضعفين أسّغل للصدّ.

فإذا ترجح الكون المقيد هنا، وهو محذوف لوجود دليل عليه وهو قوله تعالى {أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ} فإنّا نرى أنه عندما يراد الكون المقيد فلا حاجة لجعله مبتدأً سواءً بجعل هذا الكون مصدرًا، أو الإتيان بأنّ المفتوحة الهمزة وجعل الصدّ معمولًا لها، وهماهي الآية لم يحدث فيها شيء من ذلك، وكان على رأي الجمهور يلزم أن تكون على مثل: لولا صدّكم إيانا، أو مثل: لولا أنكم صدّدتمونا؛ وإذ لم يكن دلّ على أنّ هذا لا يلزم.

ولكنّ ما رآه الجمهور جاء عليه الأكثر فيما يظهر، فالله سبحانه يقول: {فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} البقرة 64، وربّما كان أساس هذا: "فلولا الله فضلّ عليكم" فجعل الكون المقيد مصدرًا وابتدأ به.

إذاً هي ثلاثة أساليب جائزة: أسلوب يذكر الخبر أو يحذفه لدليل وهو كون خاص، ولا يلتزم بما أوجبه جمهور النحويين، وهذا في القرآن في آية سبأ، وأسلوب يجعل الكون المقيد مصدرًا صريحًا كما يظهر في كثير من الآيات، وثالث يجعله معمولًا لـ أنّ كما في قوله تعالى: {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} الصافات 143.

هذا وقد أيدت في بحثٍ عن الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية¹⁹ أنّ الخبر يذكر بعدها كما هو رأي جماعة منهم ابن الشجري²⁰ وابن مالك²¹،

وذكر الشجري آيتين، وزدتُ عليها خمساً تماثلها في النمط، ومن ذلك أيضاً ثمانى آيات تضاف إلى هذه السبع، وهي:

{لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ} الأنفال 68، و: {وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ} يونس 19، ومثلها آية هود 110، وآية طه 129، وآية فصلت: 45، وآية الشورى 14، و: {وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى} العنكبوت: 53، و: {وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ} الفتح 25.

ففي الآية الأولى جعل بعض النحويين {من الله} صفة لكتاب، وجعل {سبق} على وجهين الرفع صفة ثانية، والنصب حالا من المضمر في الظرف، والخبر محذوف، مدّعين أنه "لا يجوز أن يكون {سبق} خبراً للمبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يجوز إظهاره"^{2 2}.

وهذا استدلال ضعيف لأن الخبر يظهر بعد لولا، كما أثبتته العلماء، ورأيناه قبل قليل، وحشدتُ له في بحثي المذكور - قبل قليل - من الشعر اثنين وأربعين شاهداً، وعلى هذا فإن جملة {سبق} تصلح خبراً، وبخاصة أن النكرة بعد لولا لا تحتاج إلى مسوغ للابتداء فقد اعتبر وقوع (لولا) مسوغاً للابتداء بها كما قال ابن عقيل في شرحه على الألفية^{2 3} مستشهداً بقول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ = لما استقلت مطاياهن للظعن

أضفُ إلى ذلك أن النكرة هنا موصوفة بالجار والمجرور {من الله}.

ويمكن قول ذلك أيضاً عن قوله تعالى {وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ} الفتح: 25 فإن {لم تعلموهم} تصلح خبراً، ولا داعي لعدّها صفة لرجال ونساء كما زعم ابن الأنباري في البيان^{2 4}.

وفي كلا الآيتين - وقد ذكر العلماء من مسوغات الابتداء بالنكرة وقوعها بعد لولا - يمكن أن يعدَّ {من ربك} و{مؤمنون} خبرين.

وهكذا فإنّ ما أوجبه النحويون لم يتحقق هنا فلم تأت الآيتان على النمطين الموجبين من قبلهم، كأن تكون الآية الأولى على النمط الأول: "ولولا سَبَقُ كتابٍ من ربك" إذا اعتبر الخبر هو جملة (سَبَقُ)، أو: "لولا وجود كتابٍ سبق من ربك" على اعتبار الخبر (من ربك)، أو تكون على النمط الثاني: "ولولا أنّ كتابا من ربك سبق".

وكأنّ تكون الآية الثانية على النمط الأوّل: "ولولا عدم علمكم برجال مؤمنين ونساءٍ مؤمنات" إذا اعتبرنا الخبر (لم تعلموهم) أو: "لولا إيمان رجال وإيمان نساء على اعتبار أنّ الخبر كلمة (مؤمنون)". أو تكون على النمط الثاني: "ولولا أنّ رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمناتٍ لم تعلموهم".

أما آية {وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ} يونس 19، وما يماثل هذه الآية ألفاظاً ونمطاً في هود 110، وطه 129، وفصلت 45، والشورى 14، وآية العنكبوت 53 {وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى} فيمكن بناء على جعل لولا مسوغاً للابتداء بالنكرة أن تكون جملة {سبقت} خبراً للمبتدأ، وتكون كلمة {مسمّى} خبراً عن {أجل}.

وبهذا نرى أنّه لم يتحقق ما أوجبه الجمهور من أن تكون الآيات على أحد نمطين:

الأول: "ولولا سَبَقُ كلمة من ربك".

والثاني: ولولا أنّ كلمةً سبقت من ربك.

وتبقى آية {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} إحدى الآيات التي لم يتنبه أكثر النحويين إلى أن الخبر بعد (لولا) كون مخصوص حذف للعلم به من قوله تعالى {أَنْحُنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ}.

وطريقة رابعة أرى النحويين لم يذكروها وهي أن يجعل الكون الخاص مما يؤول بالمصدر ولكن بغير أنّ المفتوحة الهمزة المثقلة النون، وإنما بأن خفيفة النون المصدرية لا المخففة من الثقيلة من مثل قوله تعالى {وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ { الأعراف:43، وكذلك الأمر في عشر آيات غير هذه، ولم يقل لولا الله هداانا ولا: لولا هُدَى الله أو هداية الله ولا: لولا أَنَّ الله هداانا.

وصحيحٌ أَنَّ ابن هشام ذكر قوله عليه الصلاة والسلام: " لولا أَنَّ أَشَقَّ على أُمَّتِي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " ²⁵ ، ولكنه لم يشر إلى أَنَّ المصدرَ هنا مؤوَّل مبتدأ، بل قدر مبتدأ حسب المعنى فقال: "التقدير لولا مخافة أَنَّ أَشَقَّ على أُمَّتِي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لا نعكس معناها، إذ الممتع المشقة، والموجودُ الأمرُ" وسياقُ كلامه ليس سياقَ إعراب.

وهكذا يستقر عندي أَنَّ في القرآن أربعة طرق يتوصل بها إلى ذكر الكون الخاص بعد لولا، ذكر النحويون منها طريقتين، ومنعوا واحدا، ولم يذكرُوا الرابع، وعليه فالأمر أوسع مما قالوه، علما أَنه لم يستعمل في القرآن من حروف المصدر بعد لولا سوى أَنَّ وَأَنَّ.

وقد نظرت في موطأ الإمام مالك رضي الله عنه خاصة من كتب الحديث لأتتبع هذه الأساليب الأربعة، ومالك هو من هو من حيث الاحتجاج بلفظه، ونصوصُ الموطأ سابقة لنصوص البخاري كما هو معلوم، فوجدت ما يأتي:

1/ جاء الخبر كونا خاصا بعد مبتدأ نكرة سوغ الابتداء بها سبقها بلولا في كلام لكعب الأحبار قال: لَوْلَا كَلِمَاتٌ أَقُولُهُنَّ، لَجَعَلْتَنِي يَهُودُ حِمَارًا. فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ فَقَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَيَكَلِمَاتُ اللَّهِ التَّامَّاتِ، الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَيَأَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلُّهَا، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَبَرًّا وَذَرًّا. أبواب التَّعَوُّذِ والمتحابين في الله، باب مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّعَوُّذِ ²⁶.

2/ صيغ الخبر مصدرا صريحا وجاء مبتدأ في كلام النبي صلى الله عليه وسلم:
"لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِي بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ" كتاب الحج، باب مَا جَاءَ فِي بِنَاءِ
الْكُفَّةِ²⁷.

وقول مالك: "... وَلَوْلَا فَضْلُ ذَهَبِهِ عَلَى ذَهَبِ صَاحِبِهِ، لَمْ يُرَاطِلْهُ صَاحِبُهُ بِتَبَرِهِ
ذَلِكَ.." كتاب البيوع، باب الْمُرَاطَلَةِ²⁸.

3/ جاء المصدر مؤولا من أَنَّ الثَّقِيلَةَ النُّونَ ومعموليهما في كلام لعثمان رضي الله
عنه نصح: "وَاللَّهِ لأَحَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا، لَوْلَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوه"
كتاب الطهارة، باب جَامِعِ الْوُضُوءِ²⁹.

وفي كلام عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عندما كَفَنَ ابْنَهُ وَأَقْدَ بْنَ عَبْدِ
اللَّهِ، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَخَمَرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَقَالَ: لَوْلَا أَنَا حُرْمٌ لَطَيْبَنَاهُ،
كتاب الحج، باب تَخْمِيرِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ³⁰.

وفي كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قَالَ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ لِلرُّكْنِ
الْأَسْوَدِ: إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَكَ مَا
قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ. كتاب الحج، باب تَقْيِيلِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي الْإِسْتِيلَامِ³¹.

4/ جاء المصدر مؤولا من أَنَّ المصدرية الخفيفة النون في أربعة مواضع: أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ" كتاب
الطهارة، باب مَا جَاءَ فِي السَّوَالِكِ³².

وما قاله حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَوْلَا أَنْ يَشَقَّ
عَلَى أُمَّتِهِ لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ، كتاب الطهارة، باب مَا جَاءَ فِي
السَّوَالِكِ³³.

و: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ
لَا أَتَخَلَّفَ عَنْ سَرِيَّةٍ تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.." كتاب الجهاد، باب التَّارُغِيبِ فِي
الْجِهَادِ³⁴.

وقول عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَكَتَبْتُهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ. فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا. كتاب الحدود، باب مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ³⁵.

ويبقى أخيراً أَنْ ما أوجبه النحويون من الإلزام بإحدى طريقتين عندما يراد الكون المخصوص ليس صحيحاً بل إنّ في الأمر سعة والله أعلم.

المسألة الثانية: أَنْ نحوياً لغوياً هو الخليل - صاحب العين على رأي-

عند حديثه عن (لولا) ذكر أنّ لها معنيين أحدهما (لو لم يكن)، والثاني (هلاً) ثم قال "وكل شيء في القرآن فيه (لولا) يفسر على (هلاً) غير التي في سورة الصافات (143) {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} "أي: فلو لم يكن"³⁶.

هذه القولة لا تصح بأدنى تأمل واستقراء لمواضع لولا في القرآن، فالذي يصل إليه الاستقراء أنّ لولا الامتناعية، أو كما قال الخليل التي بمعنى (لو لم يكن) جاءت في أربعة وثلاثين موضعاً، تربط فيها لولا بين جملتين اسميه وفعليه، الاسمية هي الشرط، والفعليه هي الجواب الذي قد يكون محذوفاً للعلم به كما في بعض الآيات، والجملة الاسمية الأولى تكون من مبتدأ وخبر على أصح الآراء كما أثبتته في بحث آخر³⁷، والخبر محذوف حسب رأي أكثر النحويين في آيات القرآن كلها، ولكن لبعض النحويين رأي آخر وهم قلة كابن الشجري وابن مالك.

أما المبتدأ فقد جاء اسماً ظاهراً غير مَصْدَرٍ في إحدى عشرة آية من مثل {وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ} هود:91، وجاء ضميراً منفصلاً في آية واحدة {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} سبأ:31، ومصدراً صريحاً في عشر آيات مثل {فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} البقرة:64، ومصدراً مؤولاً من أنّ وصلتها في آية واحدة {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} الصافات:143، ومصدراً مؤولاً من أنّ وصلتها في إحدى عشرة آية مثل {لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ} الأعراف:43.

أما التي بمعنى (هلاً) وهي التحضيضية كما سماها بعضهم فقد جاءت في واحد وأربعين موضعاً، فأين هذا مما قاله الخليل.

المسألة الثالثة: وفي العين ³⁸ أيضاً نرى الخليل يجعل لولا الامتناعية

بمعنى (لو لم يكن)، وهذا ما عبّر عنه النحويون بالامتناع لوجود؛ ففي مثل: لولا زيد لأتيتك؛ المعنى امتنع إتياني لوجود زيد ³⁹، ولكن قراءة ما يتعلق بجواب لولا في القرآن تنبئ أن لولا تأتي بمعنى آخر، وهو الوجود للوجود، وذلك في آيات مثل: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا} {النور 21}، فقد وجد الزكو لوجود فضل الله، وهذا المعنى يوجد إذا كانت الجملتان بعد لولا الأولى مثبتة والثانية منفية، وتحتمله الآية: {قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ} {الفرقان 77}، والجواب محذوف وعليه دليل وهو قوله {مَا يَعْبَأُ} استفهاماً أكانت (ما) أم نفياً، لأن المعنى: لولا دعائكم ما عبأ الله بكم، فهو يعبأ بهم لدعائهم، وتأمل آية الأعراف 43، {وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ}، ذهب بعضهم ⁴⁰ إلى تقدم جواب لولا وهو {ما كنا لنهتدي}، وبعضهم قدره بعد لولا والدليل عليه جملة (ما كنا لنهتدي)، فهاتان جملتان مثبتة ومنفية بعد لولا، والمعنى وجود لوجود، والتقدير: (لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي) ⁴¹.

أما آية القصص 47، {وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} فقد ذكر أبو حيان ⁴² اختلاف تقدير الزجاج للجواب عن تقدير ابن عطية، وعلى هذا اختلف معنى لولا، فقد قدر الزجاج الجواب: (ما أرسلنا رسولا) فتكون لولا حرف وجود لوجود، وقدره ابن عطية: (لعاجلناهم بما يستحقونه) فتكون لولا حرف امتناع لوجود أو لوجوب، كما هي عبارة بعضهم ⁴³.

علما أن المعنى الأول الذي ذكر الخليل هو الكثير في القرآن، والمعنيان أدركهما سيبويه عندما قال: "وكذلك (لوما ولولا) فهما لا ابتداء وجواب، فالأول سبب ما وقع وما لم يقع" 4 4

وتصل معانيها إلى أربعة معان عند أحد النحويين وهو الماقي (702) وهي: الامتناع لوجوب، والوجوب لامتناع، والوجوب لوجوب، والامتناع لامتناع، قال: "والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: لولا زيد لأحسنت إليك، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيّتين، فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا موجبة ومنفيّة، فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: لولا زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا منفيّة وموجبة، فهي حرف امتناع لامتناع، نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك" 4 5 وربما كان ما ذكره نتيجة قسمة عقلية، إذ لم يستشهد لهذه المعاني من اللغة، ويحتاج الأمر إلى استقراء لأسلوب لولا الامتناعية في غير القرآن؛ إذ قد عرفنا ما فيه من معاني لولا، ويلحظ أن الماقي اصطفى كلمة الوجوب بدلا من الوجود.

وهناك وقفات آخر في (لولا ولوما) لها وجهة أخرى، وبحثها كان في مكان آخر مما كتبت.

المصادر

- الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية، لسعد حمدان الغامدي، طبعة خاصة، القاهرة 1993م.
- الإصباح في شرح الاقتراح (اقتراح السيوطي) د محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ.
- الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أ.د. تمام حسّان، الدار البيضاء، المغرب.

- أمالي ابن الشجري (ت 542هـ)، دار المعرفة - بيروت - تصوير طبعة الهند.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت761هـ) المكتبة العصرية، بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت 682 - 749هـ)، دار الفكر، 1403هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري أبي البركات (ت 577هـ) حققه: د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالـد زين الدين الأزهرـي (ت905هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ط1، 1418هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق: د.طه محسن، بغداد، 1396هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1395هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط 20، 1400هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت672هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1410هـ.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت 672هـ) تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ) - عالم الكتب، بيروت.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام (ت 761هـ) ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط2، دار المعارف، مصر.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 100 - 170هـ) تحقيق: دمهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، العراق - بغداد: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ.
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، حققه: الرحالة فاروق وآخرون، ط2، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت 311هـ) شرح وتعليق: د عبد الجليل الشلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، 1972م.
- المقتصد في شرح إيضاح الفارسي، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد 1982م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406هـ.

- النهر المادّ من البحر لأبي حيان الأندلسيّ بهامش البحر المحيط المذكور آنفًا.

هوامش البحث:

- ¹ عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 2
- ² تمام حسّان، الأصول، ص 14
- ³ الإصباح في شرح الاقتراح ص 86 (النص منقول من الاقتراح نفسه)
- ⁴ نقلًا عن الاقتراح 76، 77
- ⁵ طبقات النحويين واللغويين: 39
- ⁶ ص: 542
- ⁷ المغني: (مبحث لولا)
- ⁸ ورد في نص ابن مالك في شواهد التوضيح، وخرجه محمد فؤاد عبد الباقي.
- ⁹ أوضح المسالك 1 / 223، وانظر المغني 788، 789
- ¹⁰ (مبحث لولا ص 359، 360)، بتصرف
- ¹¹ ص: 65
- ¹² شواهد التوضيح ص 65 – 67، وفيه تخريج الحديثين، وأما البيتان فلم يقف عليهما محمد فؤاد عبد الباقي، رحمه الله.
- ¹³ 250/1
- ¹⁴ 1650 / 3
- ¹⁵ 185 / 3
- ¹⁶ 174 / 173
- ¹⁷ أوضح المسالك: 1 / 223
- ¹⁸ 433/4
- ¹⁹ 87 من البحث المذكور.
- ²⁰ الأمالي الشجرية 2 / 210
- ²¹ شواهد التوضيح 65

-
- ²² البيان لابن الأنباري 391/1، 392
- ²³ 224 / 1
- ²⁴ 379، 378/2
- ²⁵ المغني، مبحث لولا ص 359
- ²⁶ الموطأ: 2 / 951
- ²⁷ نفسه: 1 / 363.
- ²⁸ نفسه: 2 / 639
- ²⁹ نفسه: 1 / 30
- ³⁰ نفسه: 1 / 327
- ³¹ نفسه: 1 / 367
- ³² نفسه: 1 / 66
- ³³ نفسه: 1 / 66
- ³⁴ نفسه: 2 / 465
- ³⁵ نفسه: 2 / 824
- ³⁶ العين: 8 / 350
- ³⁷ الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية، ص 87
- ³⁸ العين 8 / 350
- ³⁹ انظر مثلاً: الأمالي الشجرية: 2 / 76، والمقتصد: 218، وشرح المفصل: 8 / 145
- ⁴⁰ أبو حيان في النهر الماد: 4 / 299
- ⁴¹ انظر التبيان للعكبري: 1 / 569، والبحر: 4 / 299
- ⁴² البحر: 7 / 123
- ⁴³ تقديرا الزجاج وابن عطية ليسا على ما ذكره أبو حيان رحمهم الله جميعا، ففي معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4 / 147، قال: "أي لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرُّسل، ومواترة الحجج" وفي المحرر الوجيز لابن عطية 6 / 596 قال: "جواب لولا محذوف، تقديره: لما أرسلنا الرسل"، وهما تقديران متقاربان جداً، وتكون لولا على التقديرين حرف وجود لوجود.
- ⁴⁴ الكتاب: 4 / 235
- ⁴⁵ رصف المباني: 293